

المعلقة.

إضافة الى كل ذلك، فإن انعقاد المؤتمر العام لجبهة التحرير الفلسطينية ضمن هذه الظروف المعقدة للغاية، والمتعلقة بأوضاع هذا الفصل الداخلية أولاً، او من جهة الاوضاع السياسية الفلسطينية عامة، كان من شأنه ان يقوم برسم خطوط تنظيمية جديدة في حياة الجبهة شملت حتى تعريف هذا الفصل. فبدلاً من تعريفه السابق على «أنه فصل يناضل من اجل امتلاك نظرية الطبقة العاملة» ابدل التعريف، وُحُد على انه «فصيل وطني» فقط. وما تناول التعريف تناول كافة الطروحات السياسية والتنظيمية للجبهة. ولم يتمكن المؤتمر بالتالي، عبر نقالاته السريعة تلك، من تحديد خطوط عمله السياسي والتنظيمي بوضوح، الامر الذي سيترتب عليه المزيد من المناقشات حول طروحاته في المستقبل أو حتى جدوى انعقاده بالمعنى السياسي أساساً.

وقد حظى الوضع الفلسطيني، ومسودة مهامه المطروحة، بأوسع دائرة من النقاشات. ولم تبرز أية تعارضات تذكر حول أولوية، وأهمية، الحفاظ على م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ودورها الهام في الحفاظ على مكتسباته، وصيانة قراره الوطني المستقل. وقد أكدت مجمل النقاشات والمدخلات ضرورة الحفاظ على وحدة المنظمة من خلال الاحتكام إلى اتفاق عدن - الجزائر، وكذلك قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، للخروج من جملة المأزق والصعوبات التي وصلت إليها م.ت.ف. كما وتعرضت النقاشات لأوضاع الفلسطينيين في لبنان، وأوضاع المخيمات. وقد تأكد من خلال النقاشات والمعلومات المتوافرة ان المخطط الطائفي يهدف إلى الغاء وجود المخيمات الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني من لبنان. وأكد المؤتمر على ضرورة النضال من اجل الحفاظ على امن الجماهير الفلسطينية في لبنان، وتنفيذ القرارات العربية والاتفاقات الثنائية بين م.ت.ف. والدولة اللبنانية. وفي مجال العمل العسكري، اجتمعت النقاشات على ضرورة تنشيط العمل العسكري ضد العدو الصهيوني، ورفع السوية القتالية لدى القطاع العسكري واستمرار الكفاح المسلح وايلاء المسألة التنظيمية والتخطيطية لهذا العمل الاهمية القصوى بما يكفل الاستفادة من خبرات السنوات السابقة، وبما يعبر عن المضمون الشرعي للنضال الوطني الفلسطيني، وانسجامه مع عدالة القضية الفلسطينية، وادانة الارهاب بكافة اشكاله وصوره، وكشف المضمون الفاشي والارهابي للممارسات الصهيونية، والاميركية، ضد شعوبنا العربية.

لقد اتسمت مناقشات الوضع الفلسطيني ومهامه، وبشكل يختلف عن المؤتمرات السابقة، بالوقوف حول كافة الامور بروح من المسؤولية العالية، وايلاء القضية الوطنية المكانية الاولى في مناقشة المهام السياسية وذلك بالرغم من حساسية بعضها. ولعل الاتفاق الفلسطيني - الاردني اكثرها حساسية، حيث تمت مناقشة هذا الموضوع بروح موضوعية عالية. فقد اكدت جميع المدخلات، والمناقشات، على رفض الاتفاق من منطلق الحرص على الوضع الفلسطيني والحفاظ على استقلالية السياسة الفلسطينية استقلالاً تاماً. مع الادانة العدمية لرفض لهذا الاتفاق، والمنطلقة من نزعة الاضرار بمصالح م.ت.ف. وتبديد نشاطها.

واستعرض المؤتمر، وبتفصيل دقيق، المجرىات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، وطلب بضرورة استعادة بناء الجبهة الوطنية داخل الوطن المحتل، مع ايلاء عمل المؤسسات الوطنية وهيئاتها الاكاديمية والاجتماعية والصحية، وكذلك عمل النقابات، كل الاهمية بما يكفل استمرار عملها في الحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية، وضمان مجابهة الثقافة اللاوطنية داخل المناطق المحتلة.

أما على الصعيد العربي، فقد تركزت مناقشات المؤتمر حول مسألتين اساسيتين: الاولى تتعلق بالموقف الرسمي، والشعبي، العربي من م.ت.ف.؛ والاخرى تتناول استمرار الحرب العراقية - الايرانية. وفيما يتعلق بالنقطة الاولى، فقد أكد المؤتمر على ضرورة العمل الجاد من اجل الحفاظ على الاجماع العربي، فيما يتعلق بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كواحد من الثوابت